

خلال مشاركته بقمة قطر التجارية.. د.ر.سيتارامان:

البنوك تجاوزت تداعيات كورونا

معدل نمو الودائع «3.6%» والخدمات «12.4%

توسعة حقل الشمال ستعزز نشاط التمويل والائتمان

قطاع تمويل العقود والمشاريع في قطر». وأشار إلى الإصلاحات الجارية في قطر قائلاً: «ينظم القانون رقم 1 لعام 2019 استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي بدولة قطر وبالفعل حسن هذا القانون من مناخ الاستثمار في قطر. وفي مايو 2020، تم إقرار قانون الشراكة بين القطاعيين الخاص والعام إذ يغطي هذا القانون نماذج متنوعة للشراكة بين القطاعيين بما في ذلك نموذج الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية. ومن المتوقع استفادة القطاع الخاص من هذا القانون الجديد. وفي أكتوبر 2020، سمحت قطر للأجانب بمتلك العقاريات ليبلغ عدد مناطق تملك غير القطريين للعقارات 9 مناطق، بينما يبلغ عدد مناطق انتفاع غير القطريين بالعقارات 16 منطقة مما يرفع إجمالي عدد المناطق المخصصة للملكية 25 وحق الانتفاع من قبل غير القطريين إلى منطقة، وبالتالي يسمح هذا الأمر دفعه لإقراض القطاع العقاري».

وتحدث الدكتور ر. سيتارامان أيضاً عن مجال التطوير التكنولوجي في قطر قائلاً:

«يهدف مركز قطر للتكنولوجيا المالية الذي أسس بالشراكة مع بنك قطر للتنمية إلى تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في قطر وذلك على أساس استراتيجية قطر الوطنية للتكنولوجيا المالية التي وضعها مصرف قطر المركزي، بالإضافة إلى المساهمة والتأكد على دور قطر كمركز دولي للتكنولوجيا المالية في المنطقة بحسب ما جاء في رؤية قطر الوطنية 2030. ومن جهة أخرى يعتبر برنامج تسمو - قطر الذكية منصة لتحقيق الاقتصاد الرقمي والمُستقبل الذكي كما يهدف البرنامج إلى تحويل قطر إلى مدينة ذكية عالمية المستوى تمتلك أحدdest الحلوى الرقمية لزيادة مستوى العيش وتنافسية قطر على المستوى العالمي».



• مصرف قطر المركزي



د.ر.سيتارامان خلال مشاركته في فعاليات قمة قطر التجارية

«المركزي» اتخذ حزمة تدابير لضمان سلامة القطاع المصرفي

قطاع التجارة ذات المستوى العالمي في كل من رأس بوفنطاس وأم الحول فرضاً للشركات التي تسعى إلى التوسيع والاستثمار عالمياً. وتحتاج المناطق الحرة في قطر للشركات إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية سريعة النمو في كل من الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأوروبا، وغرب آسيا الأمر الذي يساهم في دعم النمو الاقتصادي لدوله قطر وزيادة تنوع مواردها النفطي في الهيدروكربوني (القطاع غير النفطي) في قطر قائلاً: إن ميناء حمد الذي افتتح في سبتمبر 2017 به محطة شحن بضائع الحرة استكشف فرص التمويل والتسهيلات المقدمة من البنوك القطرية. وقد ساهم ذلك في تطوير التجارة وإقامة مونديال كأس العالم 2022 في تعزيز البنية التحتية في قطر. وتتوفر المناطق

طن سنويًا، ويمكن أن يساهم ذلك في التمويل الاقتصادي وتعزيز عمليات الإقراض في السوق خلال هذا العام، وقد أظهر القطاع المصرفي القطري مرونة وقدرة فائقة على مواجهة هذه الجائحة وتجاوزها والفضل في ذلك يعود إلى الإجراءات التي اتخذتها بالقطاعات والشركات المتضررة من هذه الجائحة، وتقديم ضمانات للبنوك المحلية عبر برنامج الضمانات الوطني لدعم القطاع سيتارامان: «باعت قطر سندات بقيمة 10 مليارات دولار في أبريل 2020، وقدمنت فائدة توازي 300 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأمريكية لشريحة سندات لأجل خمس سنوات بقيمة ملياري دولار، و305 في حين أنه بلغ في قطاع العقارات نقاط أساس فوق نفس المقياس لشريحة سندات لأجل عشر سنوات بقيمة ثلاثة مليارات دولار، و4.4% لشريحة سندات من 110 مليارات طن سنويًا إلى 126 مليون

الدورة

انطلقت فعاليات قمة قطر التجارية إلكترونياً أمس تحت شعار «التحول إلى اقتصاد قادر على الاعتماد الذاتي في خضم جائحة كورونا». وخالل القمة التي تختتم فعالياتها اليوم ألقى الدكتور ر. سيتارامان، الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة، كلمة حول «نمو القطاع المصرفي في قطر 2020: الاستفادة من مرونة الاقتصاد القطري».

وسلط د.ر. سيتارامان في كلمته الضوء على الاقتصاد القطري، قائلاً: «من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد القطري بنسبة 4.5% في عام 2020 على أن يحقق نمواً بنسبة 2.5% في عام 2021. وفي قطاع اليدروكربونات (الطاقة)، ستزيد المرحلة الأولى من مشروع توسيع حقل الشمال من الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 77 مليون طن سنويًا إلى 110 مليارات طن سنويًا، ومن المقرر أن تعمل المرحلة الثانية من مشروع التوسيع، المعنية بتطوير القطاع الجنوبي لحقل الشمال، على زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في قطر من 110 مليارات طن سنويًا إلى 126 مليون